



World Customs
Organization

الإنفاذ والامتثال

تقرير التجارة غير المشروعة
2021





الأمن

بصفتها الخط الأول للدفاع، تلعب الجمارك دورًا حاسمًا في قدرة البلدان على منع دخول البضائع الخطرة بشكل غير قانوني، بما في ذلك المواد المتفجرة والأسلحة ومواد الدمار الشامل، واستخدامها في تسبب أضرار جسدية خطيرة.





أحد أفراد الوحدة البحرية في قوة الحدود الأسترالية يصعد على متن سفينة في عرض البحر. صورة منشورة بإذن من قوة الحدود الأسترالية.

مقدمة

ومع ذلك، سجّل مجموع 44 بلدًا وفيات أسفرتها الإرهاب خلال العام 2021، وهو ما يشير إلى أن التهديد الذي يشكّله الإرهاب لا يزال من أهم دواعي القلق في أنحاء كثيرة من العالم. وتضطلع الجمارك، بوصفها خط الدفاع الأول، بدور بالغ الأهمية في قدرة البلدان على منع البضائع الخطرة، بما فيها السلائف المتفجرة ومواد أسلحة الدمار الشامل، من دخول بلد ما بصورة غير قانونية واستخدامها في إحداث أضرار جسيمة جسيمة.

ولمحاربة هذه التهديدات، لا يزال برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية يشارك في طائفة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالأمن، بما فيها:

1. الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال عدة مشاريع أمنية إقليمية تركز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
2. مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال برنامج إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
3. التصدي للتهديد الذي تشكله العبوات الناسفة المبتكرة والسلائف الكيميائية من خلال الأنشطة التي ينفذها برنامج الدرع العالمي التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
4. دعم الأنظمة الفعالة لمراقبة المسافرين للمساعدة في تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال استخدام أنظمة الاستهداف الخاصة بالمعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب، من قبيل النظام العالمي لتقييم السفر الذي تعتمده منظمة الجمارك العالمية.
5. مكافحة تمويل الإرهاب من خلال العمليات التي تستهدف تهريب المبالغ النقدية الكبيرة وغسيل الأموال من جانب الإرهابيين المشتبه فيهم (انظر الفصل الثاني للاطلاع على المزيد من التفاصيل).

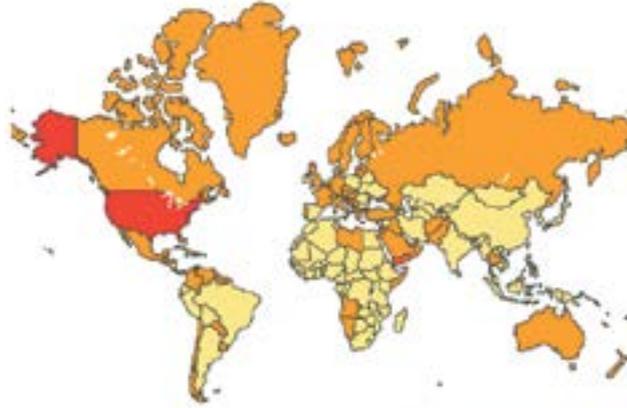
<https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2022.1>

1- الاتجاهات العامة في الاتجار بالأسلحة والذخائر

بالنظر إلى أن الأغلبية الساحقة لعمليات الضبط المرتبطة ببرنامج الأمن التي أبلغ عنها أعضاء منظمة الجمارك العالمية في شبكة الإنفاذ الجمركي تندرج ضمن فئة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة/الأسلحة النارية، يركز هذا الفصل في معظمه على دراسة الاتجاهات الحديثة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

تملك الأسلحة النارية القدرة على التسبب في خسائر ضخمة وتيسير الجريمة المنظمة الخطيرة وزعزعة الاستقرار السياسي في شتى أرجاء العالم. وتشير التقديرات الراهنة إلى نحو 250,000 وفاة مرتبطة بالأسلحة النارية في كل عام. كما يُعتقد أنه يتم تداول ما يربو على 800 مليون سلاح صغير وسلاح خفيف في مختلف أنحاء العالم. ومع وجود نحو 85 % من الأسلحة التي يُعتقد بأنها في حوزة المدنيين، يشكل احتمال استخدامها في الجرائم والهجمات الإرهابية خطرًا جسيمًا على سلامة العديد من البلدان وأمنها.

الشكل 1: نظرة عامة حول امتلاك المدنيين للأسلحة في العالم



توزيع البلدان حسب معدل امتلاك المدنيين للأسلحة

| | |
|-----------------|------------------|
| أقل من 10 أسلحة | 100-41 سلاح |
| 10-40 سلاح | أكثر من 100 سلاح |

يعرض الشكل 1 نظرة عامة حول معدلات ملكية الأسلحة المدنية في شتى أرجاء العالم، وهو ما يمكن استخدامه كمؤشر لتحديد بلدان المنشأ الشديدة المخاطر في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث أن تحويل مسار هذه الأسلحة من مالكيها المدنيين يشكل خطرًا جسيمًا على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فالمعدل العالمي لملكية الأسلحة في الولايات المتحدة، والذي يبلغ 120 سلاحًا ناريًا لكل 100 شخص، وحياسة سكانها لأعلى عدد من الأسلحة النارية المتداولة في أوساط المدنيين يجعل هذا البلد أحد بلدان المنشأ الرئيسية في مجال الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق عدة حول العالم.

<https://worldpopulationreview.com/country-rankings/gun-deaths-by-country> 2

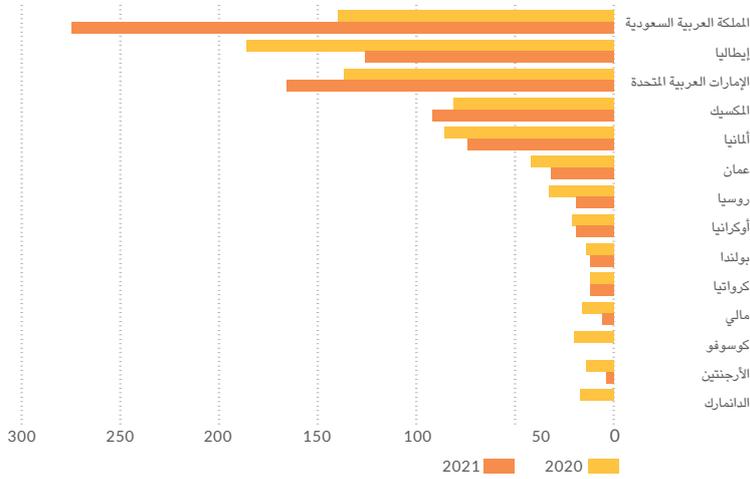
<https://www.smallarmssurvey.org/database/global-firearms-holdings> 3

4 جمعت البيانات الواردة في الشكل 1 بصفة رئيسية من:

<https://worldpopulationreview.com/country-rankings/gun-ownership-by-country>

<https://worldpopulationreview.com/country-rankings/gun-ownership-by-country> 5

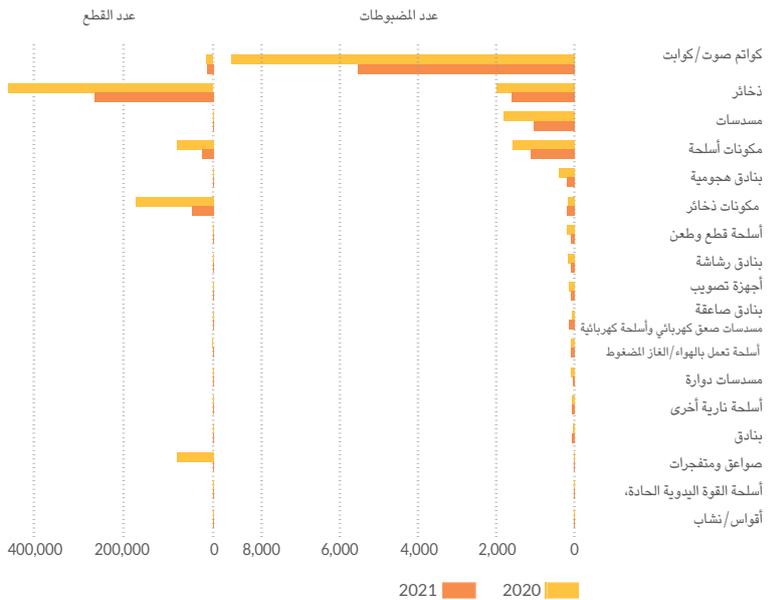
الشكل 2-ب: عدد مضبوطات الأسلحة والذخائر حسب البلد، 2020-2021



يبين الشكل 2-ب البلدان التي أبلغت عن أعلى عدد من مضبوطات الأسلحة والذخائر بخلاف الولايات المتحدة. ففي العام 2021، أبلغ 37 بلدًا شبكة الإنفاذ الجمركي عن مضبوطات الأسلحة بالمقارنة مع 48 بلدًا أبلغ عنها في العام 2020، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 30% في عدد البلدان المبلغة.

وفضلاً عن العدد الإجمالي للمضبوطات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة، وردت بلاغات عن مضبوطات كبيرة من المملكة العربية السعودية (275)، والإمارات العربية المتحدة (166)، وإيطاليا (126)، والمكسيك (92)، وألمانيا (74)، وعمان (32)، والاتحاد الروسي (19) وأوكرانيا (19) خلال العام 2021. وفي الإجمال، ظلت البلدان التي قدمت أعلى عدد من البلاغات هي نفسها إلى حد بعيد في كلا العامين 2020 و2021.

الشكل 3: عدد مضبوطات الأسلحة والذخائر وتوزيع الكميات المضبوطة حسب النوع، 2020-2021



أفضت حالات ضبط الأسلحة المبلغ عنها على شبكة الإنفاذ الجمركي والتي بلغ عددها 7,730 حالة في العام 2021 إلى استرداد 265,663 طلقة من الذخيرة (مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة 72% مقارنة بعام 2020)، و3,724 سلاحاً نارياً (أي أقل بنسبة 54% بالمقارنة مع العام 2020)، و20,204 من مكونات الأسلحة النارية وملحقاتها (وهو ما يقل بنسبة 7,5% بالمقارنة مع العام 2020) كما يتضح في الشكل 3.

الشكل 4: مسارات تهريب الأسلحة والذخيرة، 2021

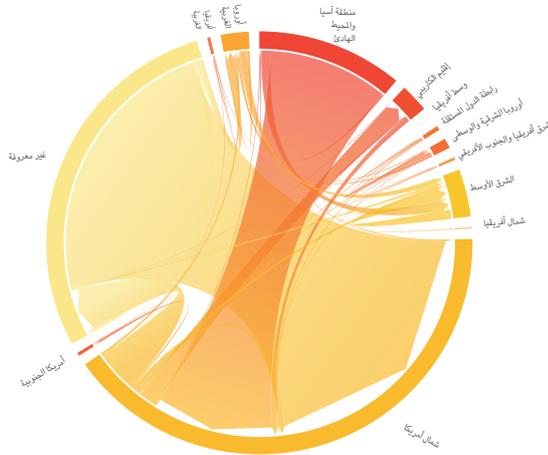


يقدم الشكل 4 نظرة وافية على المسارات التي جرى تحديدها.

في المجمل، تم تحديد 338 مسارًا من مسارات الاتجار بالأسلحة خلال العام 2021، وهو ما يقل بنسبة 13% (352 مسارًا) عما حُدّد في العام 2020. وعلى الرغم من تحديد 338 مسارًا في العام 2021، فلم يُلاحظ نصفها تقريبًا (172) سوى مرة واحدة، حيث جرى التعرف على 85% من المسارات المحددة أقل من خمس مرات. وكانت أكثر مسارات الاتجار بالأسلحة شيوعًا تَرِد من بلد منشأ غير معروف إلى الولايات المتحدة، ممثلة بذلك 50% من جميع المضبوطات، يلها مسار كندا إلى الولايات المتحدة الذي شكل 21% من كل الضبطيات ومسار الولايات المتحدة إلى المكسيك الذي وصلت نسبة الضبطيات فيه إلى 18%.

وعدا المسارات الشائعة في الأمريكتين، تشمل المسارات إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص إلى الولايات المتحدة (56)، وسنغافورة إلى السعودية (54)، وهولندا إلى السعودية (48)، والصين إلى السعودية (30)، والولايات المتحدة إلى الإمارات العربية المتحدة (27)، وعمان إلى الإمارات العربية المتحدة (24) والأردن إلى السعودية (21). ويرتبط العدد الكبير للضبطيات المتعلقة بالسعودية بارتفاع نسبة البلاغات الصادرة عن السعودية بصفتها البلد الذي يحتضن المكتب الإقليمي للتنسيق الاستخباراتي التابع لمنظمة الجمارك العالمية في المنطقة.

الشكل 5: تدفقات تهريب الأسلحة والذخيرة حسب المنطقة، 2021



يبين الشكل 5 التدفق الإقليمي للأسلحة التي تم ضبطها في عام 2021.

2- الاتجار بمكونات الأسلحة النارية

يشكل الاتجار بمكونات الأسلحة النارية التي يمكن شراؤها على مواقع التجارة الإلكترونية والشبكة المظلمة ثم تجميعها لتصبح أسلحة تعمل بشكل كامل داخل بلد ما بعد استيرادها، خطرًا أمنيًا متزايدًا.

فكما يتضح في الصورة (ب)، حالما يتم تفكيك سلاح ناري وتجزئته إلى عدد من المكونات، يصبح من الأصعب بكثير العزم بأن تلك الأجزاء تعود لسلاح ناري عند فحص طرد ما باستخدام تقنيات غير مدمرة، كالأجهزة الماسحة بالأشعة السينية. وفضلاً عن ذلك، فعندما يعتاد المستهلكون شراء البضائع القانونية وغير القانونية عن طريق مواقع التجارة الإلكترونية التقليدية وأسواق العملات المشفرة على الشبكة المظلمة، يستمر سوق الأسلحة ومكوناتها على الإنترنت في التوسع.



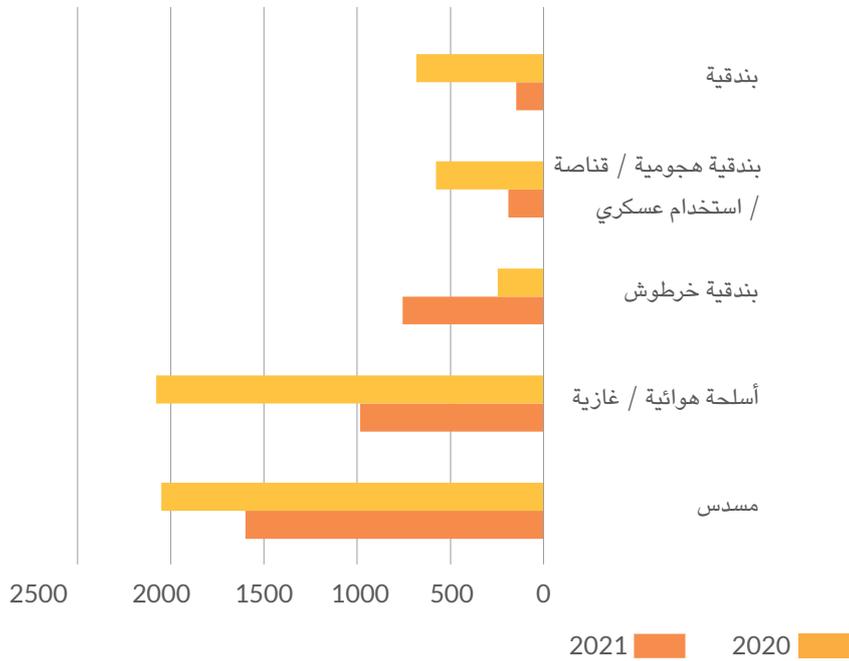
الصورة (ب): ضبط مسدس دوار. صورة منشورة بإذن من الجمارك الكويتية

وتشير الدراسات الحديثة التي تتناول تجارة الأسلحة على الشبكة المظلمة إلى أن غالبية (75%) من يبيعون الأسلحة على الإنترنت، عبر الشبكة المظلمة، يؤمنون شحنها للزبائنهم في العالم أجمع. كما أشارت هذه الدراسات نفسها إلى أن نحو نصف (55%) هؤلاء الباعة على الإنترنت يتخذون من الولايات المتحدة مقرًا لهم، في حين يوجد 25% منهم في أوروبا. بل إن القوائم المعروضة تقدم للزبائن ضمانات بأن الأسلحة المشتراة سترسل إليهم مفككة وفي طرود مختلفة بواسطة عدة شركات بريدية لتجنب الكشف عنها، فضلاً عن تزويد هؤلاء الزبائن بتعليمات حول تجميع الأسلحة النارية حال استلام الطرود كافة.

https://www.aic.gov.au/sites/default/files/202103/ti622_illicit_firearms_and_other_weapons_on_darknet_markets.pdf

وحيث يبلغ متوسط سعر المسدس اليدوي الذي يباع على هذه المنصات نحو 700 دولار وتباع البنادق الهجومية بسعر يزيد عن 3,000 دولار للبندقية الواحدة، يغدو من الواضح مدى الأرباح التي تدرّها هذه الأعمال التجارية عبر الإنترنت على تجارها الملمّين بالتكنولوجيا. وقد أكد أعضاء منظمة الجمارك العالمية هذه الاستنتاجات في إجاباتهم عن الدراسة الاستقصائية التي أُجريت لغايات إعداد تقرير التجارة غير المشروعة، حيث لاحظوا أن الأسلحة المفككة التي حُبّنت في الطرود المرسلة في البريد العادي والمستعجل شكلت الخطر الأكبر على صعيد الاتجار بالأسلحة داخل بلدانهم. كما أشار المشاركون في الدراسة مرارًا وتكرارًا إلى الولايات المتحدة باعتبارها بلد المنشأ الرئيسي لهذه الأسلحة المفككة، حيث دأبت العادة على إخفاء هذه الأسلحة بين الأجهزة الإلكترونية الصغيرة والأدوات المنزلية المعدنية الأخرى من أجل إحباط إجراءات التفتيش غير التطفلي.

الشكل 6: ضبطيات مكونات الأسلحة النارية حسب عدد القطع، 2020-2021

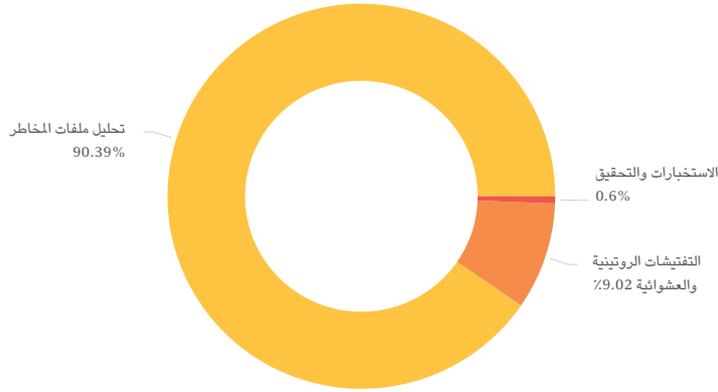


في العام 2021، شكلت مكونات الأسلحة النارية، بما فيها ملحقات كأجهزة التصويب وكواتم الصوت، 6,399 حالة ضبط، وهو ما يمثل انخفاضًا نسبيته 52% بالمقارنة مع العام 2020. فكما نرى في الشكلين 6 و 7، تجاوزت وتيرة ضبط ملحقات الأسلحة النارية، كمناظير البنادق وكواتم الصوت/الكوابت وأمشاط المخازن، وتيرة ضبط مكونات الأسلحة الرئيسية، كالسبطانات والأسطوانات وعلب الترياس/علب المغلاق والمزالج والترايبس، بكثير. ويُعزى العدد الكبير لمضبوطات المخازن في العام 2020 أساسًا إلى عملية الضبط الضخمة في مالي، والتي أسفرت عن ضبط 25,000 مخزن. ومع أن هذا النوع من الاتجار الواسع النطاق بالأسلحة يبدو نادر الحدوث، كان من شأن هذه الشحنة الكبيرة من مكونات الأسلحة التي كانت موجهة إلى منطقة لا يزال النزاع يدور فيها أن تزود الجماعات المتمردة في تلك المنطقة بتعزيزات ضخمة من الأسلحة التي كان يمكن أن تؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار فيها.

الشكل 7: مضبوطات ملحقات الأسلحة حسب عدد القطع، 2020-2021



الشكل 8: النسبة المئوية لجميع الأسلحة والمضبوطات حسب طريقة الكشف عنها، 2021

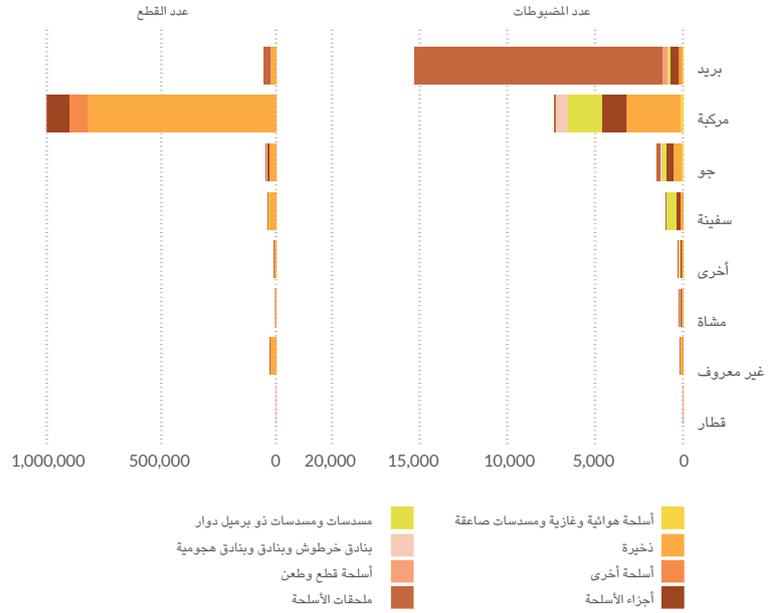


يبين الشكل 8 أن تصنيف المخاطر كان يُعدّ حتى الآن طريقة الكشف الأكثر استخدامًا في عمليات ضبط الأسلحة، حيث يُستخدم هذا التصنيف في 96% من الحالات المتصلة بمكونات الأسلحة ويفضي إلى مصادرة 78% من إجمالي مكونات الأسلحة التي يجري ضبطها

وتتمثل ثاني طرق الكشف الأكثر شيوعًا في إجراءات المراقبة الروتينية التي وُظفت في 3% من الحالات المرتبطة بمكونات الأسلحة وأسفرت عن مصادرة 17% من إجمالي مكونات الأسلحة المضبوطة.

وعلى الرغم من أن تصنيف المخاطر كان أكثر طرق الكشف الشائعة التي تستخدمها الجمارك في الكشف عن مكونات الأسلحة، فقد أفضت هذه الطريقة إلى انخفاض متوسط حجم المضبوطات قياسًا إلى الطرق الأخرى، حيث ضُبط معدل 2.9 مكون من مكونات الأسلحة باستخدام هذه الطريقة. وهذا أدنى بكثير من المضبوطات التي كُشف عنها باستخدام طريقة الاختيار العشوائي التي بلغ متوسط حجم ما ضبطته 27.6 مكون واستخدام المعلومات الاستخباراتية (بما فيها المعلومات السرية) التي أسفرت عن ضبط معدل 19.4 مكون سلاح.

الشكل 9: عدد مضبوطات الأسلحة والذخائر والكميات المضبوطة حسب النوع ووسيلة النقل، 2021-2020



من ناحية الإخفاء، حُجِّي نحو 75% من المضبوطات في البريد، مما أدى إلى بلوغها 60% من إجمالي مكونات الأسلحة المضبوطة في العام 2021. ومع ذلك، كان متوسط حجم المضبوطات من مكونات الأسلحة التي جرى الاتجارها عن طريق البريد متدنياً، حيث لم يتجاوز 2,8 مكون سلاح في كل ضبطية. ولم تسجل غير الأسلحة المخبأة على أجساد الأشخاص (1,9) وداخل المباني (2,7) متوسطاً أدنى من حجم المضبوطات. وأسفرت مكونات الأسلحة المخبأة في شحنات البضائع عن أكبر حجم من المضبوطات، حيث ضُبط 36,8 مكون في كل عملية ضبط، يليه حجم المكونات التي حُتت في وسائل النقل (7,9) والأمتعة (7,1). ويعود ذلك نسبياً إلى ضبط شحنتين كبيرتين مخبأتين، ضمت إحداهما 420 من مكونات الأسلحة والأخرى 147 منها، مما رفع متوسط حجم المضبوطات من الشحنات إلى 36,8 مكون بالمقارنة مع 14,4، دون احتساب هاتين الحالتين الشاذتين.



3- الاتجار بالأسلحة النارية

يؤدي العدد الكبير للأسلحة المتداولة في أوساط السكان المدنيين في بلدان كالولايات المتحدة إلى تزايد خطر الاتجار بها بالنظر إلى أنه يتيح فرصًا أكثر لتحويلها من الحيازة القانونية إلى الملكية غير المشروعة. فقد يُحوّل مسار الأسلحة النارية من مخزونات الأسلحة المدنية والعسكرية والمخزونات التابعة لأجهزة إنفاذ القانون والتي تكتسي صفة مشروعة إلى أيدي تجار الأسلحة بطرق عدة، بما فيها:

• تحويل مسار الأسلحة من عمليات نشر القوات العسكرية مثلًا، عن طريق الخدمة العسكرية، والسرقة، والتذكارات العسكرية/تذكارات الصراعات»، وما يُغنم من العدو وغير ذلك

• السرقة من المخزونات الحكومية/المدنية.

• تحويل المسار/السرقة من الشركات الأمنية الخاصة ومصنّعي الاسلحة.

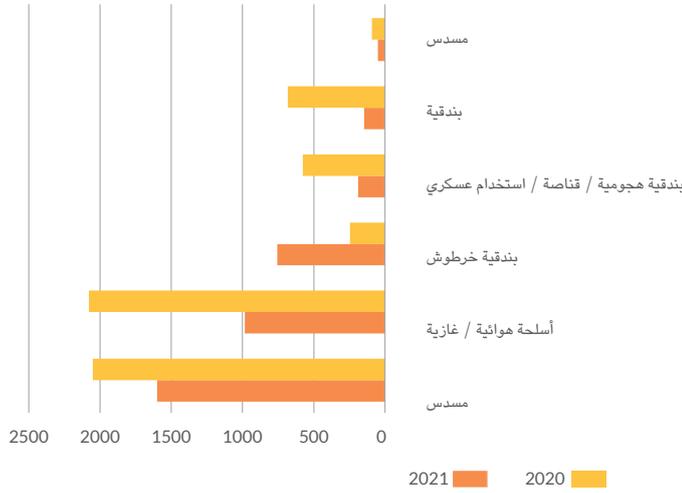
• إعادة تشغيل الأسلحة النارية المسحوبة من الخدمة أو العتيقة.

• تحويل مسار الأسلحة الموجهة إلى «إعادة التدوير» أو الأسلحة الفائضة عن الحاجة والتي سيجري التخلص منها.

• تحويل الأسلحة النارية غير الفتاكة إلى أسلحة نارية الفتاكة.

في العام 2021، أبلغ أعضاء منظمة الجمارك العالمية شبكة الإنفاذ الجمركي عن 1,082 حالة من حالات ضبط الأسلحة، وهو ما شكّل انخفاضًا نسبته 17% بالمقارنة مع عدد حالات الضبط التي أُبلغ عنها في العام 2020. ويُعزى تراجع الضبطيات في جانب كبير منه إلى غياب بيانات الربع الرابع من الولايات المتحدة، كما ذُكر في موضع سابق من هذا الفصل. وقد أسفرت عمليات الضبط البالغ عددها 1,082 عن مصادرة 3,724 سلاحًا ناريًا، وهو ما يمثل مرة أخرى انخفاضًا عن مضبوطات العام 2020 التي أدت إلى مصادرة 5,727 سلاحًا ناريًا. وتشير إجابات أعضاء منظمة الجمارك العالمية المقدمة في إطار الدراسة الاستقصائية إلى أن معظمهم لم يشهدوا زيادة معتبرة في مضبوطات الأسلحة باستثناء عدد من بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية التي سجلت ارتفاعًا كبيرًا في مضبوطات الأسلحة خلال العام 2021 بالمقارنة مع العام 2020.

الشكل 10: مضبوطات الأسلحة النارية حسب النوع وعدد القطع، 2020-2021



حسب ما يشير إليه الشكل 10، كانت المسدسات ثاني أكثر أنواع الأسلحة النارية المضبوطة، حيث ضُبط ما يربو على 1,500 قطعة في العام 2021 وما يزيد عن 2,000 قطعة في العام 2020.

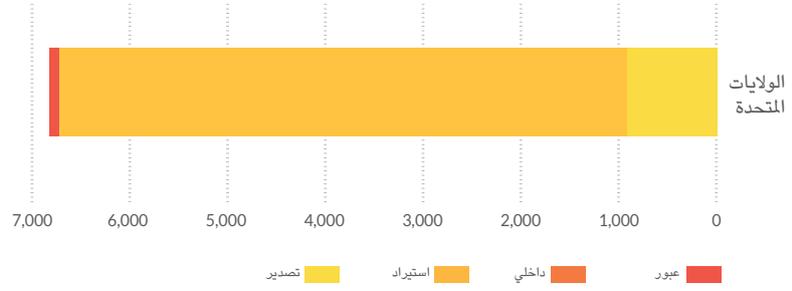
كما يوضح الشكل 10، تشكل المسدسات والأسلحة التي تعمل بالهواء/الغاز المضغوط أكثر أنواع الأسلحة النارية التي تم ضبطها. فعلى وجه العموم، كان حجم غالبية مضبوطات الأسلحة النارية صغيراً، حيث جرت مصادرة متوسط 2,5 سلاح في كل حالة ضبط. وفي الواقع، أدت عمليات الضبط في 94% من الحالات إلى مصادرة سلاح ناري واحد. وكانت حوادث الاتجار بالأسلحة على نطاق واسع (بمعنى مضبوطات أسفرت عن مصادرة عشرة أسلحة أو أكثر) التي أُبلغ عنها نادرة للغاية ولم تشكل سوى 1% تقريباً من الحالات التي شهدت ضبط الأسلحة النارية.

وبينما قد يبدو أن الحجم الكبير للأسلحة التي تعمل بالهواء/الغاز المضغوط يشكل خطراً أمنياً أقل من خطر الأسلحة النارية التقليدية، تشكل القدرة على تحويل هذه الأسلحة إلى أسلحة نارية قاتلة، كما يتجلى في دراسة الحالة (2)، خطراً أمنياً جسيماً. وقد أكد عدة أعضاء في منظمة الجمارك العالمية وجود اتجاه جديد ينطوي على «تهريب مسدسات الإنذار التركبية التي يجري تحويلها إلى أسلحة نارية أكثر فتكاً. وفي بعض الحالات، يتم [تزوير] علامات وسم المصنّع، مما يعطي الانطباع بأنها أسلحة نارية أصلية من مصنع موثوق.»



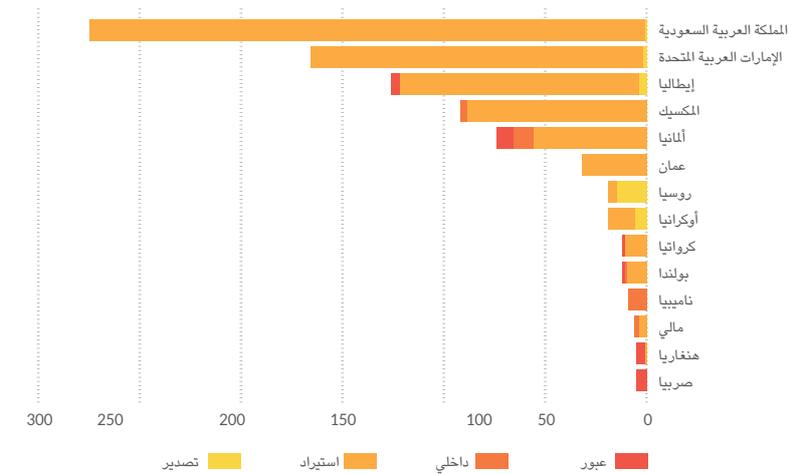
الصورة (ج): ضبط أسلحة نارية. صورة منشورة بإذن من جمارك ترينيداد وتوباغو.

الشكل 11-أ: عدد مضبوطات الأسلحة والذخائر في الولايات المتحدة حسب الإجراءات الجمركية، 2021



تم استرداد غالبية مضبوطات الأسلحة (67%) خلال العام 2021 عند استيرادها، تليها الضبطيات عند التصدير (26%)، ولم يُضبط سوى 5% من الأسلحة أثناء العبور و 2% على المستوى الداخلي. وعلاوةً على ذلك، صودر نحو 44% من جميع مضبوطات الأسلحة على الحدود البرية، ولا سيما الحدود الأمريكية المكسيكية، وإلى مدى أقل على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا. وللإطلاع على نظرة تفصيلية أوفى على المواقع المحددة التي ضبطت فيها الأسلحة، يرجى الاطلاع على الشكل 11. ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما يُضبط عدد لا يستهان به من الأسلحة على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مع المكسيك نتيجة لمحاولات أخرى لتهريب سلع كالمخدرات أو الأشخاص، غالباً ما لا تكون الأسلحة التي تُضبط على الحدود الشمالية للولايات المتحدة مع كندا ناجمة عن محاولات التهريب، وإنما عن تخلف المسافرين الأمريكيين عن الإعلام عن أسلحتهم النارية على الوجه المطلوب لدى دخولهم كندا.

الشكل 11-ب: عدد ضبطيات الأسلحة والذخائر في الولايات المتحدة حسب الإجراءات الجمركية، 2021



من بين الطرق البرية الشائعة الأخرى التي تشهد ضبط الأسلحة، نجد تلك المؤدية من أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان إلى بلدان غرب أوروبا ووسطها. وغالبًا ما يشار إلى هذا النوع من الاتجار بالأسلحة على نطاق صغير عبر الحدود في أوروبا بعبارة «تجارة النمل» بالنظر إلى أن هذه الأنشطة تكون عادةً من تنفيذ مجموعة كبيرة من فرادى المهربين، ولا تشكل محاولات تهريب واسعة النطاق.

وقد تم إخفاء الأسلحة النارية في عدد من الأماكن المختلفة، أبرزها وسائل المواصلات وشحنات البضائع، حيث اشتملت عمليتان كبيرتان شهدتا ضبط أكثر من 600 و800 قطعة سلاح ناري على معظم المضبوطات المخبأة في هذين المكانين. ومن الملفت للنظر أن أحد الأعضاء أشار إلى أنه رأى عدة حالات حُبئت فيها الأسلحة في شحنات كبيرة من المخدرات غير المشروعة، وأفاد عضوًا آخر بأن الأسلحة أُخفيت داخل الواردات من السيارات المستعملة.

وعلى وجه العموم، تشير البيانات التي جُمعت من خلال شبكة الإنفاذ الجمركي، والدراسات الاستقصائية التي شارك فيها الأعضاء، والمصادر المفتوحة إلى نوعين متميزين من الاتجار بالأسلحة. وأول هذين النوعين «تجارة النمل» المذكورة أعلاه، حيث يهرب الأفراد كمية صغيرة من الأسلحة النارية عبر الحدود البرية داخل مركبات المسافرين في حالات كثيرة. وتلاحظ أكثر المسارات الشائعة لهذا النوع من التهريب على الحدود الخارجية للولايات المتحدة أو أوروبا، حيث تُجرى الضبطيات الأمريكية عمومًا على حدود الولايات المتحدة مع المكسيك، في حين تجري عمليات الضبط في أوروبا على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مع أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان. كما يُلاحظ أسلوب مشابه على المستوى الإقليمي في تهريب الأسلحة على نطاق ضيق على الحدود البرية في مناطق أخرى، بما فيها منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط، رغم أنه يبدو أن ذلك يتم على نطاق أضيق مما نراه في أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويتمثل ثاني أكثر أشكال الاتجار بالأسلحة شيوعًا التي تم تحديدها في هذا التحليل في تهريب الأسلحة النارية على نطاق ضيق عن طريق خدمات البريد ونقل الطرود. فعاليًا ما تفكك هذه الأسلحة إلى مكونات وتُخبئ بين الأجهزة الإلكترونية والسلع المنزلية الأخرى لتفادي الكشف عنها. وعادةً ما يلاحظ هذا الشكل من التهريب في طائفة أكثر تنوعًا من البلدان والمناطق التي يعود منشأ معظم الأسلحة الواردة إليها إلى أمريكا الشمالية وأوروبا وبعض البلدان الواقعة في آسيا.

الشكل 12: مواقع ضبطيات الأسلحة، 2021



دراسة الحالة 1

ضبط شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر ومعدات الشرطة في ترينيداد وتوباغو

في 23 نيسان/أبريل 2021، ضبطت أجهزة الجمارك والشرطة في ترينيداد وتوباغو شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر التي تضمنت 30 سلاحًا ناريًا و736 طلقة من ذخائر متنوعة. وتُفذت عملية الضبط بعدما تلقت سلطات إنفاذ القانون معلومات من شركائها الدوليين قبل ذلك بأسبوعين، حيث أفادت بأن شحنة كبيرة من الأسلحة كانت في طريقها إلى ترينيداد وتوباغو. وشملت الأسلحة المضبوطة:

150 سلاحًا ذا ضغط عالٍ

130 مسدسًا

10 مسدس دوار

10 بندقية رشاشة

293 طلقة ذخيرة من عيار 5,56

321 طلقة ذخيرة من عيار 9 ملم

32 طلقة خرطوش من عيار 12 ملم

25 طلقة ذخيرة من عيار 380. ملم

91 طلقة ذخيرة من عيار 10 ملم

4 صافرات إنذار للشرطة

4 أضواء زرقاء للشرطة

1 سترة واقية من الرصاص

28 مخزن بندقية

7 مخازن طويلة من عيار 9 ملم

21 مخزن عادي من عيار 9 ملم

1 مخزن أسطواني من عيار 5,56

3 مخازن أسطوانية من عيار 9 ملم

2 مخانق سبطانة بندقية رشاشة

1 حقيبة متعددة الاستخدامات

6 أقنعة

4 جرابيات مخزن عيار 5,56

تؤكد هذه المضبوطات عددًا من الشواغل التي يخلقها الاتجار بالأسلحة. فبدأت ذي بدء، قد تشكل كمية الأسلحة الكبيرة والأسلحة ذات العيار الثقيل التي ضبطت مخاطر أمنية جسيمة إذا ما وصلت لأيدي جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وقد وردت تقارير في وقت لاحق أفادت بأنه يُعتقد أن هذه المضبوطات مرتبطة بمؤامرة استهدفت الهجوم على سجن محلي لمساعدة السجناء على الهروب منه.



صورة منشورة بإذن من جهاز الشرطة في ترينيداد وتوباغو.

وينطوي وجود ملحقات خطيرة، كالمخازن الأسطوانية والمخازن الطويلة، بين المضبوطات، على إمكانية تحويل الأسلحة النارية العادية إلى أسلحة أكثر فتكاً حيث أن هذه الأنواع من المخازن تمكن حامل السلاح من إطلاق عدد كبير من الرصاصات قبل أن يُضطر إلى إعادة تلوئيمها. كما هُربت هذه الأسلحة إلى ترينيداد وتوباغو من الولايات المتحدة، حيث يسهل الحصول على الكثير من هذه الأصناف.

وهذا تأكيد إضافي للاستنتاجات التي خلصت إليها بيانات شبكة الإنفاذ الجمركي، التي تبين أن غالبية الأسلحة التي تم ضبطها في الأمريكتين ومنطقة الكاريبي كان منشؤها الولايات المتحدة. وأخيراً، تشدد دراسة الحالة على أهمية التعاون الجيد بين البلدان بالنظر إلى أن عملية الضبط نُفّذت عقب تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة وسلطات إنفاذ القانون في ترينيداد وتوباغو.

المصادر:

<https://www.guardian.co.tt/news/raid-uncovers-major-gun-ammunition-cache-in-piarco-6.2.1319008.2a75e4f410>
<https://newsday.co.tt/2021/04/23/major-illegal-arms-cache-seized-at-piarco-bond-2/>
<https://newsday.co.tt/2021/04/25/police-probe-jailbreak-plot-linked-to-arms-cache/>

دراسة الحالة 2:

الجمارك الفنلندية تضبط 100 مسدس يعمل بضغط الهواء



صورة منشورة بإذن من الجمارك الفنلندية

على مدار عام واحد، ضبط موظفو الجمارك الفنلندية ما مجموعه 100 سلاح ناري كانت تمَّرب إلى فنلندا عن طريق البريد بصورة رئيسية. وتألقت الأسلحة النارية المضبوطة في معظمها من مسدسات تعمل بضغط الهواء/ تستخدم لمنح إشارة الانطلاق والتي لا تُعد فتاكة في حالتها الأصلية. ومع ذلك، كشفت التحقيقات التي أُجريت حول عدة مضبوطات عن اتجاهات تثير القلق. ففي إحدى الحالات، مثلاً، تمكّن موظفو الجمارك من ضبط 12 سلاحاً هوائياً غير مرخص في منزل أحد الأشخاص. وظهر في التحقيق أن هذا الشخص كان قد نجح في استيراد 27 سلاحاً إضافياً يعمل بضغط الهواء وإعادة توزيعها، حيث باعها لأشخاص آخرين على الشبكة المظلمة.

وفي حالة منفصلة، أماط التحقيق الذي أجرته الجمارك الفنلندية حول سلاح مستورد يعمل بضغط الهواء اللثام عن أن المستورد كان قد أقام ورشة في منزله لتحويل هذه الأنواع من الأسلحة إلى أسلحة تملك القدرة على إطلاق رصاصات عادية، مما يجعلها قاتلة. وكشفت التحقيقات الإضافية أن هذا الشخص كان في حوزته أكثر من 10 أسلحة تعمل بضغط الهواء و1,000 خرطوش ومكون من مكونات الأسلحة.

وبفضل جهود التعاون الدولي مع السلطات في التشيك، تمكنت دائرة الجمارك الفنلندية من الكشف عما يربو عن 12 حالة من واردات الأسلحة المأذون بها، والتي نجحت في الوصول إلى فنلندا في بادئ الأمر.

وتؤكد دراسة الحالة هذه على الخطر الذي قد تشكله الأسلحة التي تطلق العيارات الخلية/الأسلحة التي تعمل بضغط الهواء بعد النجاح في إدخالها إلى بلد ما وإخضاعها للتحويلات اللازمة التي تجعل منها أسلحة قاتلة. كما تبين هذه الدراسة أن المجرمين يستخدمون تقنيات كأسواق العملات المشفرة والشبكة المظلمة لتوزيع الأسلحة سرّاً عن طريق البريد. وأخيراً، تبين الدراسة كيف للتعاون الدولي الفعال أن يكشف عن حالات الاتجار التي يمكن أن تمر دون أن يلاحظها أحد.

المصادر:

<https://tulli.fi/-/tulli-paljasti-100-ampuma-aseen-luvattomat-maahantuonnit-rikoksesta-epailtyyna-kymmenia-henkiloita-ympari-suomea>

<https://www.helsinkitimes.fi/finland/news-in-brief/19555-in-pictures-finnish-customs-reveal-seizures-of-100-illegal-firearms.html>

4- البرامج والمشاريع والعمليات

ضوابط التجارة الإستراتيجية

أنشئ برنامج إنفاذ ضوابط التجارة الإستراتيجية في بادئ الأمر بعدما صدر القرار 1540 عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف دعم إدارات الجمارك في تطوير قدراتها في مجال تطبيق تدابير الإنفاذ الفعالة. ويسعى هذا القرار إلى منع الجهات الفاعلة غير الحكومية من محاولة اقتناء أي أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو تطويرها أو صنعها أو حيازتها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، يقدم برنامج إنفاذ ضوابط التجارة الإستراتيجية التدريب لإدارات الجمارك بشأن كيفية التعرف على التجارة في هذه السلع والكشف عنها ومنعها على الوجه المطلوب، إلى جانب تنظيم عدة عمليات تركز على التجارة الإستراتيجية العالمية/الإقليمية.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

ينفذ برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية في هذه الآونة مشروعين أمينين إقليميين يركزان على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمثل المشروع الإقليمي الأول مشروعاً مشتركاً مع برنامج مسح الأسلحة الصغيرة والإنتربول، حيث يقدم التدريب لموظفي الجمارك في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعقب النجاح في إنجاز المرحلة الأولى من هذا المشروع، أطلقت المرحلة الثانية منه في العام 2021، والتي ستستند إلى المعارف والتدريبات التي قدمت خلال مرحلته الأولى. وفي مطلع العام 2022، أطلقت منظمة الجمارك العالمية مشروعاً إقليمياً ثانياً يُعنى بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو مشروع «هامر» (HAMMER) الذي يركز على الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات في منطقة الكاريبي. وسيقدم هذا المشروع الإقليمي التدريب والإرشاد في مجال الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات لموظفي الجمارك العاملين في هذه المنطقة.

أنظمة مراقبة المسافرين

في سياق الجهود المبذولة لمساعدة البلدان على استهداف المسافرين الذين يشكلون خطراً بالغاً، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بفعالية أكبر، تقدم منظمة الجمارك العالمية لأعضائها نظام استهداف مجانيًا يُعرف باسم النظام العالمي لتقييم السفر. ويستخدم هذا النظام معلومات مسبقة عن المسافرين وبيانات سجل أسمائهم لاستهداف المسافرين الأشد خطراً ممن يسافرون عن طريق الجو على نحو أكثر نجاعة. كما تنشط منظمة الجمارك العالمية في إعداد ضوابط مراقبة المسافرين في الحيز البحري، حيث تُعدّ في هذه الآونة معايير لبيانات من قبيل تلك التي نجدها في المعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب والتي يمكن استخدامها في قطاع الرحلات البحرية، بالشراكة مع المنظمة البحرية الدولية من خلال دورها في فريق عمل تسهيل خدمات الركاب والمراقبة.

برنامج الدرع العالمي

يمثل برنامج الدرع العالمي مسعىً دولياً طويل الأمد لمراقبة الحركة المشروعة للسلائف الكيميائية ومكافحة التحويل غير المشروع للسلائف المتفجرة وغيرها من المواد التي تستخدمها الجماعات الإرهابية والمتمردون في تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة. ففي أواخر العام 2021، أطلق برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية مشروعاً عالمياً متخصصاً جديداً ضمن برنامج الدرع العالمي، وهو مشروع الدرع الشامل (PGS GLOBAL)، الذي تحقق بفضل تمويل وزارة الخارجية الأمريكية والمفوضية الأوروبية. ويصبو هذا المشروع إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً لبرنامج الدرع العالمي من خلال جمع بيانات المصادر المفتوحة مع البيانات المستمدة من برنامج الاتصالات في شبكة الإنفاذ الجمركي لتزويد أعضاء منظمة الجمارك العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين بالمعلومات التي يحتاجون إليها في إعداد التقييمات الوطنية للمخاطر.

مشروع أمن غرب أفريقيا

في شهر آذار/مارس 2021، أطلقت منظمة الجمارك العالمية مشروعاً أمنياً إقليمياً استهدف عدة بلدان مستفيدة (ساحل العاج وتوغو وغانا) في منطقة غرب أفريقيا ووسطها. وسعى هذا المشروع الأمني إلى الاستفادة من أنشطة بناء القدرات التي تُنفذت في سياق مشروع الأمن في إقليم غرب ووسط أفريقيا الذي اختتم مؤخراً. ونفذت المنظمة خلال هذا المشروع سلسلة من الأنشطة التشخيصية في الموانئ والمطارات والحدود البرية الرئيسية في ساحل العاج وتوغو وغانا. وقد ساعدت هذه الأنشطة في تقديم التوجيهات حول السبل التي تمكن البلدان المستفيدة من تحسين الإيرادات والإجراءات الأمنية الجمركية في تلك المنشآت.

شكر وتقدير

الناشر:

منظمة الجمارك العالمية

Rue du Marché 30, B-1210 Brussels, Belgium

الهاتف:

+32 (0) 2 209 92 62

الفاكس:

+32 (0) 2 209 92 11

تاريخ النشر: حزيران/يونيو 2022

الحقوق والأذونات:

حقوق النشر © منظمة الجمارك العالمية

كل الحقوق محفوظة. يجب توجيه الطلبات والاستفسارات المتعلقة بحقوق الترجمة والطبع والتعديل إلى copyright@wcoomd.org

الترجمة إلى العربية: مشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية

المترجم: ياسين السيد (ysayyed@gmail.com)

التدقيق اللغوي وتنسيق الترجمة العربية: سليمة بن شقرة (selima.benchagra@smallarmsurvey.org)

تصميم النسخة العربية: حسن أيمن كُلاب (07hasan.des@gmail.com)

تاريخ إصدار النسخة العربية: أيلول/سبتمبر 2023

تمت الترجمة العربية بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنسيق برنامج مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية. ويقوم بتنفيذه كل من الإنترنت وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة ومنظمة الجمارك العالمية بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) عدد 1789/2018 المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

